الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

إقتراح قانون للعمل المرن في لبنان

فرصة لدعم الاقتصاد وتعزيز مشاركة النساء وحماية حقوقهن

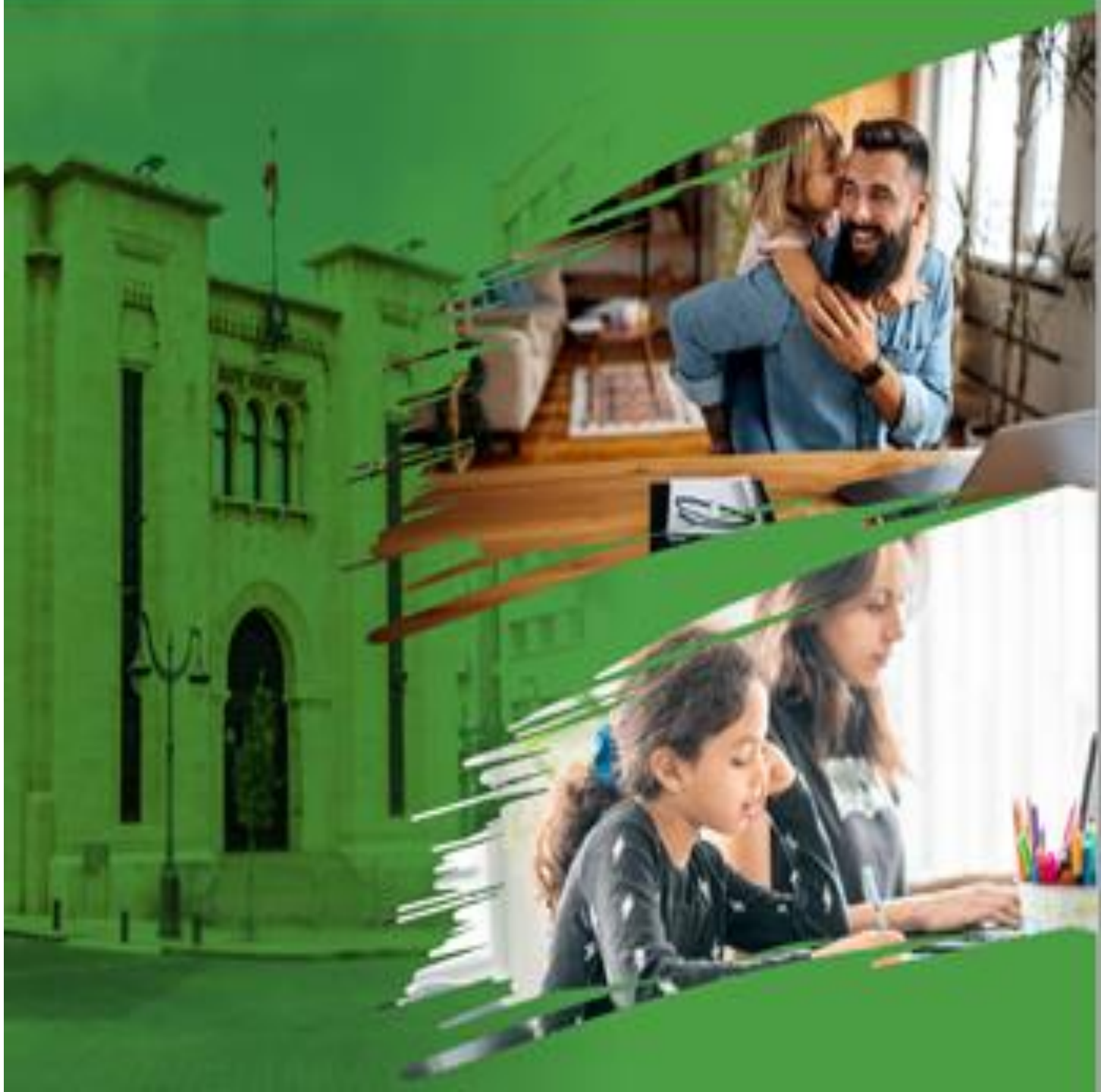

أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر

التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة بين الجنسين

العمل اللائق والحماية الاجتماعية

النمو الاقتصادي

إقتراح قانون للعمل المرن في لبنان

أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر

التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة بين الجنسين

العمل اللائق والحماية الاجتماعية

النمو الاقتصادي

إرتباط وثيق بالأطر القانونية

تخفيف وإعادة توزيع مسؤوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر

- تؤدي النساء في المنطقة العربية 4.7 أضعاف ما يؤديه الرجال من أعمال رعاية غير مدفوعة الأجر
- النساء في لبنان يقمن بمعظم (94%) مهام رعاية الأطفال
- يؤثر الزواج وإنجاب الأطفال على دخول المرأة سوق العمل
- تحكم أعمال الرعاية خيارات 32 % من الأهالي حيث يطلبون من أحد أفراد الأسرة العيش معهم لدعمهم في رعاية الأطفال
- زادت أعباء رعاية الأطفال على النساء بسبب تداعيات كورونا
- أصبح العمل المرن واقع: اضطرار النساء للعمل عن بعد أو أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر أو التخلّي عن وظائفهنّ كلياً للقيام بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر

تحقيق المساواة بين الجنسين

المشاركة الاقتصادية دعامة أساسية لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين

- مكافحة العنف ضد المرأة
- تعزيز تواجد المرأة في مراكز القرار وتعزيز مشاركتها في صنع القرارت
- تعزيز المشاركة السياسية على مختلف المستويات

تعزيز العمل اللائق والحماية الاجتماعية للجميع

- تحقيق العمل اللائق للجميع في لبنان يواجه معضلات متعددة أدت الأزمات المتتالية إلى تفاقمها
  - ارتفاع نسب البطالة
  - اتساع رقعة العمل غير المنظم وضعف الحماية الاجتماعية
  - ضعف تغطية الحماية الاجتماعية

- التغيرات في عالم العمل وخلق أنماط تخرج عن أساليب العمل التقليدية وغير مشمولة في قانون العمل من شأنه أن يزيد من حدة الأزمات والمعضلات

تعزيز ودعم الاقتصاد

خاصة في ظل الأزمات المتتالية حيث يحظى باهتمام أطراف الإنتاج الثلاثة

- أصحاب العمل
  - خفض كلف الإنتاج وتعزيز التنافسية
  - تقليل التغيب وزيادة السلوكيات الإيجابية
  - تحسين عملية استقطاب المواهب والإحتفاظ بها
  - خلق فرص عمل جديدة
- الحكومة
  - مواجهة البطالة
  - الحد من التلوث وأزمات السير والنقل
- العمال
  - التوفيق بين متطلبات العمل والمسؤوليات العائلية

قصور قانون العمل لناحية شموله أنماط غير النمط التقليدي

- النمط التقليدي
  - العمل الذي يُؤدى في محل صاحب العمل
  - لدوام محدّد بثماني ساعات كحدٍ أقصى (دوام كامل)
  - وفق نظام عمل يحدّده صاحب العمل
  - مقابل أجر دوري
  - يبقى لصاحب الهمل حق فرض عقوبة على الأجير عند المخالفة
- لا يشمل العمل المرن
  - العمل عن بُعد
  - العمل لبعض الوقت (العمل الجزئي)
  - المرونة في الانتقال من عمل بدوام كامل الى العمل لبعض الوقت تلبية للظروف المستجِدة للعامل/ة
  - العمل وفق دوام عمل مرن
  - المرونة في تعديل دوامات العمل بحسب الورديات
  - العمل المؤقت
  - العمل التشاركي
  - العمل المضغوط أو أسبوع العمل المضغوط

إقتراح قانون لتعديل أحكام قانون العمل ليشمل المرن

- اعتماد تعريف أكثر حداثة وتفصيلاً لعقد الاستخدام الخطي أو الشفهي الذي يربط العامل بربّ العمل
- لحظ أبرز أشكال العمل المرن في لبنان:
  - العمل عن بُعد
  - العمل لبعض الوقت (العمل بدوام جزئي)
  - الانتقال من دوام عمل كامل إلى دوام عمل جزئي
  - العمل الموسمي

الخطوات المستقبلية

- الاقتراح فرصة هامة ينبغي حشد الجهود لاستكمالها بإقراره في ضوء مفاوضات حثيثة بين الأطراف المعنية
- إطلاق العمل لتذليل جميع العقبات وعلى رأسها المالية التي قد تقف حائلاً دون ذلك، عبر اقتراح وسائل تمويلية فاعلة لتغطية النفقات المترتبة على اعتماده
- استكمال العمل لتقديم قطاع رعاية الأطفال وتخفيف أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر وإعادة توزيعها بما يسهم بتحقيق المساواة بين الجنسين

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

شكراً